

النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك

مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها"
ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري .

أ.بوشیخي بوحوص

أستاذ مساعد - أ - ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير - جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف من خلال هذا المقال إلى التعرف على النظريات المفسرة لعمل البنوك. فالنظرية الأولى هي: " نظرية القروض التجارية" ثم جاءت " نظرية التبديل" - إمكانية التحويل -، وبعد ذلك " الدخل المتوقع، أما النظرية الرابعة فهي " نظرية إدارة الخصوم". في حين أن النظرية الخامسة هي نظرية إدارة الأصول والخصوم معاً. وأما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق والتي سوف ندرسها بشيء من التفصيل ونحاول قراءة تطبيقاتها في الجزائر .

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات على مستوى المنظومة المالية لتعزيز النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرهن على القروض وإنشاء شركة إعادة التمويل ألرهنى . كما قامت السلطات العمومية بإصدار قانون التوريق لسنة 2006 قصد تسهيل تطبيق النظرية السادسة نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها وتطوير السوق المالي للقروض العقارية الرهنية في الجزائر إلا أنه لا زلت لحد الآن هذه التجربة تسيير بطريقة محتشمة .

الكلمات المفتاح: النظريات المفسرة، الأصول والخصوم، تقنية التوريق، نموذج إبرام القروض ثم توزيعها.

Abstract:

The primary goal from this article is to identify the theories that explain the work of banks . So, The first theory is: " Theory of commercial loans" , Then came "the switching theory" -The possibility of conversion- , After that came "expected income", Then the fourth theory is "Theory of liability management". While the fifth theory is "theory of management both of assets and liabilities " , Then the sixth and final theory is " originate-to-distribute model " , it depends on the technique of securitization which we will study it with some detail and try to read its applications in Algeria.

Algeria has been introduced reforms at the level of the financial system to promote the Algerian banking system, In addition to the creation of mortgage guarantee on the loan fund , and creating a company of refinancing .after that the public authorities had issued securitization law in 2006, In order to facilitate the application of the sixth theory " originate-to-distribute model " , And developing the financial market of mortgage collateral in Algeria . However, it is still now this experiment going indecent manner.

Key word: theories, assets and liabilities, technique of securitization, originate-to-distribute model.

المقدمة :

تحتل البنوك والأسواق المالية دور ريادي في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر البنوك والأسواق المالية حلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين وبدونهما تصبح الحياة الاقتصادية ضربا من المحال . فهي تعمل على تعبئة المدّخرات وتوزيعها على شكل قروض لمختلف قطاعات الاستثمارات. أما الأسواق المالية فهي المكان الذي تعرض فيه الأوراق المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية مبتكرة للراغبين في الاستثمار ولقد شهد القطاع المالي العالمي العديد من المستجدات المتلاحقة و عرف الكثير من النظريات والتطورات.

وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة العولمة المالية، و تحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول من التدخل و القيود الحكومية، و اتجاه البنوك التجارية إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقه من اجل تعظيم الربح و الفرص و المكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، و افرز تيارا من المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي. و لقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي والأسواق المالية على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و استفادة البنوك التجارية والأسواق المالية منه في نظم الاتصال و نظم الدفع وكذلك ظهور أدوات مالية عديدة في مختلف أسواق المال من ضمنها منتجات التوريق الناتجة من توريق مختلف بنود ميزانية البنك التجاري و من هذا المنطلق تأتي إشكالية البحث كالتالي :

-هل توجد نظرية نموذجية يمكن الاعتماد عليها في تفسير أعمال البنوك؟

الفرضيات :

- تدرجت البنوك التجارية في تطبيق النظريات حسب التطور التاريخي.
- الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في تطبيق النظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها".
- بنك التنمية المحلية يعد أول بنك بالجزائر تدرج في النظريات و حاول تطبيق النظرية الحديثة .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض مختلف النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية حسب التطور التاريخي ثم تسليط الضوء على تطبيقات النظرية الحديثة في مجال تمويل القروض العقارية في الجزائر .

أهمية البحث : هذا البحث يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة وهي نموذج إبرام القروض ثم توزيعها ودور هذه النظرية في تعزيز الأداء المصرفي وتنشيط الاستثمار المؤسسي للمصارف وبالتالي تعزيز دورها في سوق الأوراق المالية والذي سيؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية . أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل وأن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الاتجاهات التي تسهم في تطوير وتعزيز أداء البنوك التجارية.

منهجية البحث: تتوزع جهود هذا البحث على جانبين رئيسين:

جانب نظري: ينصرف إلى صياغة وتحليل الإطار العام للنظريات المفسرة للعمل المصرفي .
 جانب عملي: يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة لغرض الوقوف على سبل محاكاة تطبيق نظرية "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" واستخدامه في قطاعات المصارف معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والاستنتاج في البحث العلمي
 وللإجابة عن إشكالية البحث تتبع العناصر الأساسية التالية:

- النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .
- النظرية الحديثة " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تطبيقات النظرية الحديثة " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " في الجزائر .

المحور الأول : النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .

أولاً: نظرية القروض التجارية: تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية، من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية، و بأفكار آدم سميث (ADEM SMITH) المحسدة في كتابه "ثروة الأمم". و جاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسيد السمات الثلاثة " الربحية والسيولة و الأمان".¹

1-الإطار الفكري و التاريخي لنظرية القروض التجارية: وإذا كان المذهب الكلاسيكي يمثل الإطار الفكري لنظرية القروض التجارية، فإن للتطورات التاريخية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية و تطويرها، حيث توطدت تعاليمها في القرن التاسع عشر(ق19) في إنجلترا ، ف:-
عندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة، صارت لرأسمالية المصرفية في خدمة الصناعة أيضاً...، هناك تأكيد بتكامل النظام المصرفي مع الاقتصاد القومي ،

2-فرضيات نظرية القروض التجارية: تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين .

- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته و توسيعها مستقبلاً.

- إن موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت

- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.

- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

3- مضمون نظرية القروض التجارية : تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي :

- **الاعتماد على قروض تسدد نفسها (Self-liquidating):** أي أنّها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، مما يضمن استردادها، مثل : المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض. إذن ، فالبنوك التجارية "تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات التجارية، وهذه الأخيرة تتميز بدورة

¹ سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص:4.

قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل ألا يتجاوز أجلها مدة سنة، وأن تكون موسمية ومتكررة...¹.

-الاعتماد على قروض آلية (Self regulating) :

إن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض، وهنا لا يطرح أي مشكل ما دامت قروض البنك مقتصره على قطاعات التجارة والصناعة والزراعة².

4 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1-الأوراق التجارية المخصصة 2-سندات الخزينة العمومية 3- القروض التجارية 4- القروض الموسمية - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتنية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث.

أصول البنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب أن تقتصر على بنود معينة هي مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصصة وسندات الخزينة العمومية والقروض التجارية الموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان.

5- الانتقادات الموجهة لنظرية القروض التجارية :تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي :

-إن الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية .
 - لم يعد مفهوم السيولة محصورا في الأوراق التجارية قصيرة الأجل ، إنما: "لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل مثلا عن الأوراق التجارية من هذه الناحية، إذا ما توفرت الأسواق المالية .

¹ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،

مصر، 2001، ص:138

² عبد المعطي رضا أورشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.

- إن وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها - وكان هذا أمراً مقبولاً في القرون الماضية-.

- إن النظرية تخلط بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.

- إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة، الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقاته.

- إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية، وبالتالي حرمانهم من قروض يعين تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك¹.

ثانياً: نظرية التبدیل Théorie d'échange

لما كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون: "هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبدیل"².

1. المقومات الأساسية لنظرية التبدیل (إمكانية التحويل)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية - كما جاء في نظرية القروض التجارية-، فهي لا ترى أن هذه الأخيرة غير صالحة، بل توصي بتنوع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، لأن تقنية التنوع تحافظ على جودة السيولة.

2. فرضيات نظرية التبدیل: نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة

بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في: مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبدیل، والقدرة على بيع الأوراق.

¹ مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

² طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،

3 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبدیل.

الأصول	الخصوم
1-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1- الأوراق المالية 2-الأوراق التجارية المخصوصة 3-سندات الخزينة العمومية 4- القروض التجارية 5- القروض الموسمية و القروض المتوسطة - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتتبية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن البنك التجاري أضاف بندين هما الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي مساهمة البنك في التنمية .

4. الانتقادات الموجهة لنظرية التبدیل : هناك انتقادات عديدة أهمها :

- عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة -حالة الأزمات- ، فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل، لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع.
- إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع.
- إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع Théorie du revenu estimer

تنطلق هذه النظرية بانتقاد النظريتين ، وهي تقضي بـ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فنظرية الدخل المتوقع لا ترى أي ضمان في أن بعض القروض قصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، لأن "السلعة لا تبيع نفسها".

ومن هنا ذهبت نظرية الدخل المتوقع إلى تبني عمل البنوك التجارية بالقروض طويلة الأجل، والتعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء¹.

1. أسس نظرية الدخل المتوقع :

تقوم نظرية الدخل المتوقع على عدّة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- **مقدار الدخل المتوقع**: إنّ منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته، "فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل عن النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذ ينبغي الموافقة على القرض، بصرف النظر عن طول فترة الاقتراض. أي ما إذا كانت طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل".

- **عدم التفرقة بين المدى الطويل والمدى القصير**: اعتبارا لمدى الدخل المتوقع فإن النظرية تقرّ بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض الطويلة والقروض قصيرة الأجل. فقد تكون هناك قروضا للمدة الطويلة لمشروعات أو استثمارات متوقّعة بنجاحها..

- **عدم التفرقة بين زبائن البنك التجاري**: انطلاقا من الاعتبارين السابقين، فإنّ البنوك التجارية لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار، وهكذا يمكن لها "أن تمنح قروضا لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين، والقروض العقارية.... الخ

2. فرضيات نظرية الدخل المتوقع: نفس فرضيات نظرية التبديل الستة بإضافة

الفرضية السابعة المتمثلة في أن منح القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.

3 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظري الدخل المتوقع .

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1- الأوراق المالية 2- الاوراق التجارية المخصومة 3-سندات الخزينة العمومية 4- القروض التجارية 5- القروض الموسمية 6- القروض المتوسطة و الطويلة 7-القروض الاستهلاكية 8- القروض العقارية - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الميزانية نلاحظ أن نظرية الدخل المتوقع أضافت لبنود الميزانية، بنود جديدة تتمثل في القروض الطويلة والقروض العقارية والاستهلاكية وكل هذه القروض ذات دخل متوقع وأكيد.

رابعا : نظرية إدارة الخصوم *théorie de gestion des passifs*

تعدّ "نظرية إدارة الخصوم" وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، الذي يشجع البنوك التجارية على تدعيم مواردها المالية، بالاعتماد على مفردات جانب الخصوم¹ :

1. مقومات نظرية إدارة الخصوم :

- اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة : فعلى خلاف النظريات الثلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، فإن هذه الأخيرة تضيف إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية (مثل إصدار السندات).

¹ - مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

-تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة: ترى النظرية الحديثة -نظرية إدارة الخصوم- : "أنّ على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة". -التخلّص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة.-الاقتراض من البنوك الأخرى.-اقتراض الأموال العامة والحكومية.- إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.

2- فرضيات نظرية إدارة الخصوم: نفس فرضيات نظرية الدخل المتوقع السبعة بإضافة الفرضية الثامنة المتمثلة في: أن الخصوم تعتبر مصدر لحل أزمة السيولة

3- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم

الخصوم	الأصول
-الودائع	-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)
1-2- ودايع جارية	1- الأوراق المالية
1-3- شهادة ودايع لأجل	2- الاوراق التجارية المخصوصة
1-4- شهادة ودايع التوفير	3- سندات الخزينة العمومية
1-5- شهادة ودايع بإشعار	4- القروض التجارية
2-قروض من البنوك والبنك المركزي	5- القروض الموسمية
3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن	6- القروض المتوسطة و الطويلة
4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع	7- القروض الاستهلاكية
5- سندات مصدرة من البنك	8- القروض العقارية
6-الاحتياطات	- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتتبية).
7- خصوم أخرى.	
8-رأس المال	

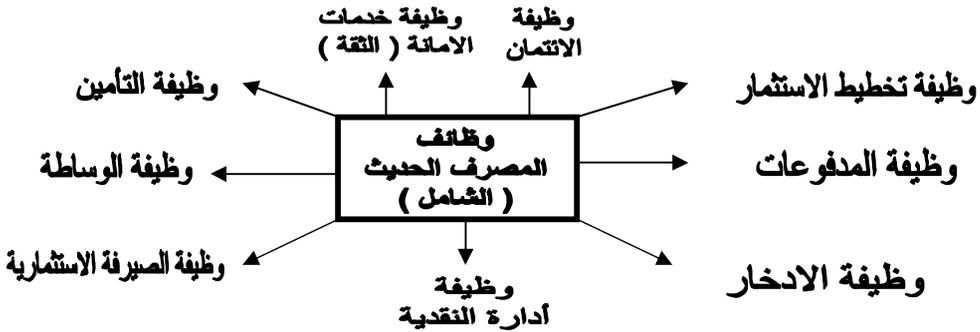
المصدر :من إعداد الباحث.

حسب هذه النظرية أصبحت للميزانية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم لحل مشكلة السيولة وبالتالي التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح. ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات: بنوك صناعية، بنوك فلاحية، بنوك إقليمية محلية، بنوك عقارية، بنوك التجارة الخارجية..... الخ.

خامسا — نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو (النظرية الشاملة):

شهد حقل الإدارة المصرفية خلال العقدتين الأخيرين نموذجا مصرفيا مهما هو نموذج إدارة الخصوم والأصول معا، بل إن البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي¹ حسب نظرية إدارة الخصوم (النظرية الرابعة) في كثير من الدول، وإنما أصبحت توسع نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظرية الخامسة سهلت تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة حيث أن إدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته ومستجداتها في المجالات المختلفة وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية²

والشكل التالي يوضح نشاط المصرف الشامل بوصفه Full – service Banking .



1. مقومات نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو النظرية الشاملة :

- تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معا على عدة أسس وأفكار تلخص فيما يلي :
- التقدم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية إي الانتقال من التخصص إلى الشمول .
- الاحتفاظ بأسهم الشركات المؤسسة كاستثمارات للمصرف .

¹ Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management** _ The dryden press Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A p 19

² Rose, Peter S._ **Commercial Bank Management** _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.p18

- تبني كل ما هو مبدع وجديد وحث على الابداع في المجالات المالية والمصرفية .

3- فرضيات نظرية إدارة الخصوم والأصول (النظرية الخامسة) :- نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فرضيات يمكن توضيحها بالاتي: -منافسة المؤسسات الغير المصرفية . -تلبية حاجات ورغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق .

-مسايرة مفهوم العولمة المالية Globalization . وتطور السوق النقدية والمالية الدولية .

4- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم والأصول معا

الخصوم	الأصول
-الودائع	-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)
1-2-ودائع جارية	1- الأوراق المالية والأسهم المحتفظ بها والأسهم المعد للبيع
1-3-شهادة ودائع لأجل	2-الأوراق التجارية المخصصة
1-4- شهادة ودائع التوفير	3-سندات الخزينة العمومية
1-5- شهادة ودائع بإشعار	4- القروض التجارية
2-قروض من البنوك والبنك المركزي	5- القروض الموسمية
3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن	6- القروض المتوسطة و الطويلة
4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع	7-القروض الاستهلاكية
5- سندات مصدرة من البنك	8- القروض العقارية
6-الاحتياطيات	9-بطاقة الائتمان
6-1-احتياطي قانوني	10- منتجات التوريق من الأسواق المالية
6-2-احتياطي خاص	11- منتجات سوق التأمين .
7- خصوم أخرى.	12-القروض الموجهة للطلبة
8-رأس المال	- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتتبية).

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ أن ميزانية البنك حسب النظرية الخامسة تطور ليضيف بنود أخرى تتمثل في امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات للمصرف وأخرى معد للبيع وأيضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التأمين (الحياة، الحوادث، الحرائق (....)

المحور الثاني : نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها *originate-to-distribute*

أما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق التي تعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية أي تحويل الديون المستحقة تجاه مدينه إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وبالتالي يزيد حجم ونوع هذه الأوراق والمضاربين عليها الأمر الذي يساهم في تطوير البورصة وإنعاش حركة التداول بها. والتوريق الذي بدء يتجلى منذ 1970¹. حيث تمكنت البنوك من توريق (تسلي) مختلف بنود أصول ميزانيتها المتمثلة في القروض الاستهلاكية، القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، محفظة السندات، بطاقات الائتمان، القروض الموجهة للطلبة، القروض العقارية. والحصول في الحال على السيولة. وهذا يعني طريقة حديثة في إعادة التمويل. ففي النظريات السابقة كانت البنوك تقدم القروض من خلال الودائع التي يجوزها ومختلف بنود الخصوم، وتنتظر أجال التسديد وقد تتعرض لمختلف الإخطار. لكن بفضل هذا النموذج (*originate-to-distribute*) الذي يعتمد على التوريق فالبنك ينقل مختلف الأخطار إلى السوق ويتحصل على التمويل الملائم يسمح هذا النموذج (إبرام القروض ثم توزيعها) للبنوك ببيع السندات لمجموع متنوعة من المستثمرين، كما يسمح تحول البنوك من مجرد تقديم القروض والاحتفاظ بها في الميزانية إلى غاية تسديد القروض وتحمل مخاطر (معدل الفائدة، عدم التسديد، تحميد الأموال) إلى تقديم القروض ثم التنازل عنها أي بيعها إلى مستثمرين في السوق المالي وهكذا التخلص من المخاطر السابقة الذكر وتحقيق السيولة وتطور هذا النموذج إلى البحث عن مستثمرين ثم تقديم القروض لكل طالبها بحيث تحويل 80% من

¹Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard, LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p191

القروض الممنوحة الموجهة بالميزانية إلى مستثمرين في سوق رأسمال ففي النظريات السابقة كانت الخصوم هي مصدر السيولة لكن في هذه النظرية بنود الاصول هي مصدر السيولة و لقد أثبتت هذا النظرية النموذج فعاليته في دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية¹

Le modèle 'originate to distribute' (OTD) s'est imposé aux Etats-Unis, les banques n'ayant plus vocation à détenir en bilan les prêts qu'elles avaient initiés mais à les vendre

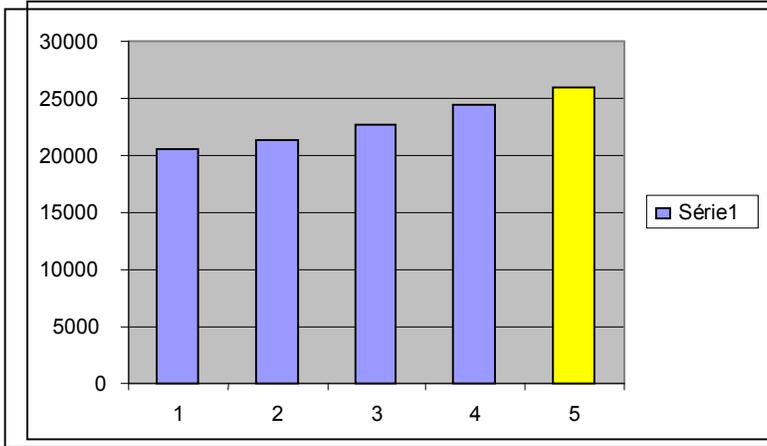
والجدول الموالي يبين حجم إصدار السندات الأمريكية. (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
حجم إصدار السندات	20500	21400	22700	24500	26000

المصدر: Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther

Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008p38

الشكل رقم (01): تطور حجم إصدار السندات.



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (05) .

- ¹ مصطفى رشدي شبيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

العمود الاصفر يبين حجم الأوراق المالية المصدرة في الولايات المتحدة سنة 2007 ولقد صاحب التطور في أنشطة البورصات واتساع الأسواق المالية على المستوى العالمي تزايد التعامل في الأوراق المالية والمنتجات المستحدثة، مثل:

ABS/CDO/CDS لأمركية، وسوف نشرح حسب تطور التوريق في أمريكا¹:

1- مقومات نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها

تقوم هذه النظرية على آلية التوريق الذي ظهر في أمريكا حسب 3 أشكال تاريخية :

1- الطريقة التقليدية في التوريق: *méthode classique de titrisation* التي ظهرت سنة 1970 حيث يتم توريق القروض العقارية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد² عن طريق وسيط يتمثل في شركات تسمى "الوسيلة ذات الغرض الخاص" *Special Purpose Vehicle (S.V.P)* التي تشتري الدين من الدائن الأصلي، وهو البنك عادة، ثم تصدر سندات جديدة تطرح للبيع مع انتقال الضمانات المصاحبة للدين الأصلي إلى السندات الجديدة. تسمى سندات رهنية³ *Mortgage Backed Securities (MBS)* تباع في السوق ويتم تسديد قيمة السندات حين حلول الآجال إلى حاملي سندات من خلال تمرير مدفوعات القروض المجمعة في القائمة. و يسمح التوريق للبنوك المنشئة للسندات بالحصول على إيراد من الأتعاب على أنشطتها لضمان التغطية دون ان تترك نفسها عرضة لمختلف الأخطار، لأنها تباع القروض التي تبرمها (*originate-to-distribute*)، هذا الإيراد يذهب جزء كبير منه مكافآت للمديرين .

¹Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , *LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p101*

²Athmane Bouazabia , *Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels*, [en ligne], juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008
http://www.memoireonline.com/11/06/268/m_titrisation-france-etats-unis-prets-immobiliers-residentiels (25/07/2016).P10

³ - (سندات خاصة بمحفظة من القروض العقارية) ويمكن أن تقسم إلى RMBS أو CMBS سندات *Mortgage-Backed Securities* قروض منازل وسكنات أو سندات قروض بنائات تجارية وصناعية .

2 — الطريقة المحسنة للتوريق : *La titrisation synthétique*

هذه الطريقة ظهرت في عام 1975 (*Le Pay through*) ، حيث يتم إصدار سندات الرهن العقاري (*Mortgage Backed Bonds*) ، و تتمثل في تحويل (توريق) القروض إلى واحد أو أكثر من المستثمرين مع تكوين محفظة لضمان المستحقات المالية للطوارئ ، مع تحمل شركات التأمين مختلف الخسائر والأخطار. هناك نوع آخر (ثالث) من السندات أنشئت في 1981 بضمان إضافي (*les Pay through bonds*)³

3- الطريقة الحديثة في التوريق : السندات الرهنية المضمونة *Le Collateralized Mortgage Obligation (CMO)*

ظهرت هذه الطريقة سنة 1983 حيث يتم تجميع الديون (القروض العقارية) ثم تفرق إلى عدة شرائح ، الشرائح الثلاثة الأولى تتفاوت في المدة (*A .B .C*) كما يلي :

- الشريحة *A* تستحق ما بين 4 الى 7 سنوات.
- الشريحة *B* تستحق ما بين 7 الى 10 سنوات.
- الشريحة *C* تستحق ما بين 10 الى 15 سنة.

تتحصل الشرائح الثلاثة على الفائدة منذ نهاية السنة الأولى بينما تحصل الشريحة الأولى على رأس مالها في نهاية المدة الخاصة بها ثم يتم تسديد رأس مال الشريحة الثانية ، و فيما بعد رأس مال الشريحة الثالثة. وفي 1985 قامت *Marine Midland Bank*¹ ولأول مرة بتوريق مجمل القروض التي تخص قروض شراء السيارات بمبلغ 60 مليون دولار. وفي سنة 1986 تم توريق مجمع قروض بطاقات الائتمان بمبلغ 50 مليون دولار، وسميت السندات الناتجة *ABS Asset-Backed Securities* ، و هي سندات خاصة بمحفظه من قروض شراء السيارات و قروض استهلاكية ومجمل بطاقات ائتمان و قروض الطلبة. وفي 1987 قامت شركة الاستثمار دريكسال الأمريكية *Drexel la société* الغير موجودة حاليا (حلت)

¹ Inza DOSSO Utilisation rationnelle des Collateralised Debt Obligation (CDO) [en ligne], juin 2008 Université Laval—Québec-canada, 2008
http://www.memoireonline.com/10/08/1592/m_utilisation-rationnelle-des-collateralised-debt-obligation-cdo1.html, (17/08/2016), P8

يُصدر التزامات الدين المضمون المهيكّل عالي الدرجة *CDO* (نوع من السندات المهيكلة المستندة على قروض) بغرض تمويل شراء والاستحواذ على شركات اقتصادية.

تعريف *CDO* (Collateralized Debt Obligation) سندات دين مضمونة :

هي عبارة عن سندات مضمونة بمجموعه من الأصول تتمثل في غالب الأحيان من قروض بنكية ومن سندات عادية مصدره من *SPV* وسيلة ذات الغرض الخاص (جهاز مكلف بالتوريق) والتي تشتري سندات *collateralized bond obligation* مصدر من شركات اقتصادية أو بنوك ، أو قروض بنكية *collateralized loan obligation*. إذن *CDO* عبارة عن سندات مستندة على محفظة متنوعة من الديون أي ديون غير متجانسة مما يجعله دين ذا جودة عالية ويتم عادة تجزئة *CDO* إلى ثلاث مقاطع (*tranches*)

حسب الشكل 2 التالي :

الشكل رقم 2 : مخطط التوريق المحسن باستعمال شرائح *CDO*



المصدر : من إعداد الباحث

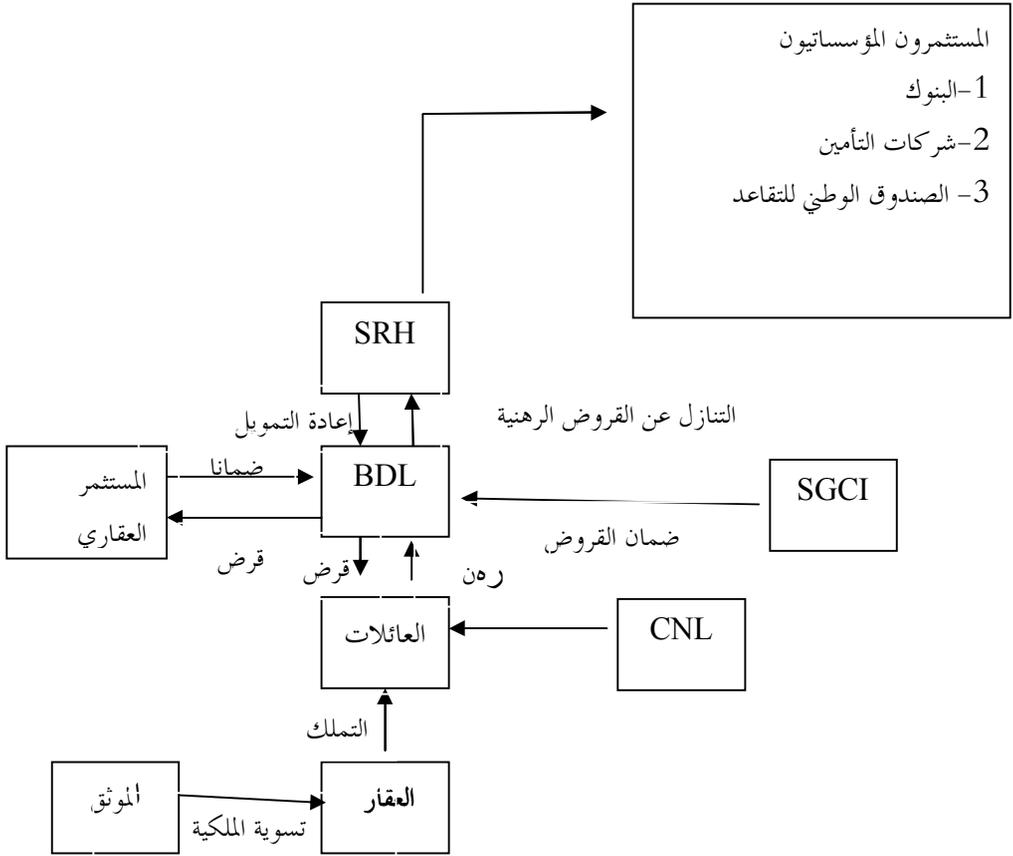
المقطع الأول: equity يمثل نسبة 5% من المجمع يتعرض هو الأول لنسبة من الخسارة إذا وقعت **المقطع الثاني: mezzanine** يمثل نسبة 10% من المجمع يتعرض بدوره إلى الخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول. **المقطع الثالث: senior** يمثل نسبة 85% من المجمع يتعرض للخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول والثاني. وهذا ما يجعل المقطع الثالث عالي الجودة ويتحصل على تنقيط **AAA** أو **AA** من هيئات التنقيط بينما يتحصل المقطع الثاني على **A** أو **BB** أما المقطع الأول غير مصنف، لكن بالنسبة للفوائد فإن المقطع الأول هو الذي يحصل على العائد الأعلى ثم الثاني اقل من الأول ثم المقطع الثالث اقل من الثاني. بالنسبة للمدة عادة المقطع الثالث والثاني لا تتجاوز 5 سنوات أما المقطع الأول المدة غير محددة والفكرة كانت أن المقطع الأول يستحوذ عليه منشئ السندات أما الثاني والثالث للمستثمرين لكن في الآونة الأخيرة ازداد الطلب على المقطع الأول نظرا لعائده الأعلى. مما شجع **SPV** ووكالات تحديد المراتب إلى تصنيفه في دور توريق ثاني¹. ومنذ ذلك التاريخ ما فتئ سوق السندات الناتجة من التوريق يزدهر. وحقق للولايات المتحدة بفضله نمو سريعا.

¹ للإطلاع على المزيد انظر الملحق بمجلة التمويل والتنمية ص 10 العدد 2 المجلد 45، جوان 2008

المحور الثالث : تطبيقات النظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " في الجزائر

أولا :محاكاة تطبيق النظريات في بنك التنمية المحلية

تم إنشاء بنك التنمية المحلية الجزائري « BDL » بمرسوم رقم 84-158 ليوم 30 أبريل 1985، تتمثل المهمة الرئيسية لبنك التنمية المحلية في تمويل ومواكبة المؤسسات العمومية المحلية في تطويرها الجهوي والوطني تم تحول بنك التنمية المحلية في 20 افريل 1989 إلى شركة ذات أسهم ، ذات رأس مال اجتماعي مقدر بـ1440 مليون دينار جزائري مهيكّل جغرافيا من 153 وكالة متواجدة عبر كافة التراب الوطني الجزائري . يعتبر بنك التنمية المحلية الجزائري بحق بنك نموذجي تدرج في تطبيق النظريات المفسرة للعمل المصرفي في دولة الجزائر المستقلة، حيث بدء البنك أعماله بفلسفة وسلوك حذر في مجال تقديم القروض واقتصرت في البداية من سنة 1985 إلى غاية 1987 تغطية أجور عمال والمواد الأولية لتلك المؤسسات إي تطبيق النظرية الأولى والثانية (نظرية القروض التجارية ونظرية التبدل)وابتداء من سنة 1990 بدء البنك يطبق النظرية الثالثة الدخل المتوقع والنظرية الرابعة عندما أقرت دولة الجزائر قانون القرض والنقد سنة 1990 الذي يتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبداية من السنة 1994، تم توسيع نشاط هذا البنك ليصبح بنك شامل ينشط في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية وبالتالي تطبيق النظرية الخامسة . بدء البنك يطبق النظرية الحديثة ابتداء من إنشاء شركة إعادة التمويل ألرهنّي (SRH) سنة 1997 وشركة ضمان القرض العقاري 1997، بهدف تسيير شروط الإقراض السكني حسب الطريقة في الشكل التالي:



يوضح الشكل السابق ، تطبيق نموذج إبرام القروض ثم توزيعها في الجزائر

يبرم البنك قرض لشراء عقار مع زبون (عائلة). بمعدل 7,16% وتكون التسوية في رهن العقار لدى موثق تتحصل العائلة مباشرة على إعانة لشراء سكن تصب في حساب لدى البنك فالوسيلة ذات الغرض الخاصة في الجزائر هي شركة إعادة التمويل ألرهنى هذه الشركة تقوم أيضا بإصدارها للأوراق المالية ، كما تقوم بدور المنظم حيث تهتم بالتركيب المالي لعملية التوريق . أما بنك التنمية المحلية فهو المؤسسة التي أبرمت القروض وسوف تتنازل عنها بشرط تأمينها لدى SGCI لقد مولت شركة إعادة التمويل ألرهنى srh بهذه الصيغة بنك التنمية المحلية bdl بمعدل 5.33% مع إصدار سندات لأول مرة في السوق المالي ابتداء من 13 جويلية 2003 وذلك على دفعتين: -الأولى كانت تمثل مبلغ 1329998000 دج وبتاريخ استحقاق حدد ب 2006/7/15 وعلى أساس 4% كويون سنوي وكان العائد 3.72 %

- الثانية بمبلغ 1179097000 دج وبتاريخ استحقاق حدد ب 2008/7/15 وعلى أساس 4.5% كوبون سنوي وكان العائد 4.16% إن عملية الإصدار هذه التي شارك فيها خبراء من كندا، تهدف إلى تفعيل السوق العقاري، حيث تسعى إلى تطوير الإمكانية التمويلية للسكنات عن طريق السوق ومدخرات المواطنين¹. المستثمرون الذين اقتنوا السندات هم البنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد بعد صدور قانون التوريق في الجزائر سنة 2006 كقانون ينظم هذه العملية المالية دون وجود فعلي لها. و قانون التوريق أو ما يصطلح عليه في القانون الجزائري بـ " **توريق القروض الرهينة** "، القانون رقم 06-05 الصادر في 20 فبراير 2006، ويمكن تلخيص هذا القانون في النقاط التالية

- يهدف هذا القانون لتحديد الإطار القانوني لتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية. - يقتصر دور مؤسسة التوريق في الجزائر حسب القانون، على شراء القروض التي تمنح من طرف المؤسسات المتنازل عنها في الذمة المالية لمؤسسة التوريق. بمجرد أن تصبح عملية التوريق فعلية مع ضرورة نقل الضمانات و التأمينات المتعلقة بالقروض لمؤسسة التوريق. - رغم وجود هذا النص القانوني إلا أن التطبيق الفعلي لتقنية توريق القروض ما يزال يندرج ضمن المشاريع المستقبلية لمؤسسة إعادة التمويل الرهني [و هي مؤسسة مالية تم إنشائها في 1997 لغرض إعادة تمويل القروض الرهينة]. أصبحت شركة إعادة التمويل الرهني srh تمول البنوك في إطار التوريق العقاري بصيغتين :

- الأولى (إعادة تمويل مع حق الرجوع *refinancement avec recours*) ليس فيها تحويل للضمانات بل تبقى للبنك و شركة إعادة التمويل الرهني SRH تمنح البنك تمويلا على شكل قرض مقابل سند لأمر و نظرا لضعف هذا الضمان الذي لا يقبل بنك الجزائر خصمه أو سداه عادة إذا لم يكن البنك المحرر رصيد فان شركة SRH تطالب بضمانات أخرى فمثلا طلبت من بنك التنمية المحلية BDL اذونات الخزنة les bons de trésor في عملية تمت بين سنتي 2002 و 2003

¹ - Farida Kebri, la SRH émet 3 milliards d.a en obligations, le quotidien d'oran, P5, lundi 14 juillet 2003.

-الثانية) إعادة تمويل دون حق الرجوع **refinancement sans recours** و فيها يتم تحويل كافة الرهونات و الضمانات إلى شركة إعادة التمويل الرهني SRH حسب القانون الحالي للتوريق مقابل الحصول على تمويل منها مع بقاء تسيير الديون أو القروض في يد البنك مقابل عمولة .

ثانيا : أثر تطبيق النظرية الحديثة على بنك التنمية المحلية:

- لقد قام بنك التنمية المحلية بعملية سنة 2004توريق محفظة القروض العقارية الممنوحة بقيمة 4909431000دج، مبرمة بسعر فائدة 7,16%. وأن هذه القروض مرحة بنسبة 50% تماشيا مع مقررات لجنة بازل؛

- الحصص المصدرة من طرف شركة التوريق تأخذ التصنيف AAA،معنى هذا أن الترحيح المطبق على هذه الحصص هو 20% ،

- عملية التوريق ينتج عنها نوع واحد من الأوراق المالية من فئة "الأوراق المالية الناقلة للتدفقات المالية" (Pass Through)،

- معدل سعر الفائدة المطبق من طرف شركة التوريق على بنك التنمية المحلية هو 5.33% (هذا المعدل يتضمن مصاريف تركيب العملية). سمحت عملية التوريق للبنك بالحصول على سيولة حالية، إذ يستطيع إعادة استعمال المبالغ المتحصل عليها، في منح قروض أخرى مهما تكن طبيعتها، قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل وهذا حسب سياسة البنك الداخلية.

- **مستلزمات رأس المال:** إن عملية اللجوء إلى إعادة التمويل باستعمال النظرية الحديثة تسمح للبنك بتحرير مستلزمات رأس المال فإذا كان ضمن موجودات البنك ما قيمته 4909431000 دج من محفظة القروض العقارية الممنوحة بنسبة ترحيح تساوي 50% وتحقيقا لمبدأ الحد الأدنى القانوني الذي يمثل 8% من القروض المرحة، فإن مستلزمات رأس المال ستكون مساوية إلى : 196377240دج

حيث: $196377240 = 490946100 \times 50\% \times 8\%$

وبافتراض أن نسبة ترحيح الحصص المصدرة يساوي 20% فإنه ينتج لدينا ما قيمته 78550896دج من مستلزمات رأس المال حيث: $78550896 = 490946100 \times 20\%$

$8\% \times 117826344 = 78550896 - 196377240$ وبما أن:

هذا يعني تطبيق النظرية الحديثة يعطي اقتصاد في رأس المال مقدر ب 117826344 دج، والذي يمنح للبنك إمكانية استعماله في توظيفات أخرى. لقد بلغ مجموع التمويلات الممنوحة سنة 2008 من طرف شركة إعادة التمويل ألرهي srh حوالي 10 مليار دج إستفاد منها bdl أما المستثمرون في شراء سندات شركة إعادة التمويل ألرهي srh شركات التأمين و البنوك وبعض المؤسسات ذات الطابع المالي والاجتماعي مثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الخاتمة :

إنّ نشاط البنوك التجارية يختلف من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة التّمو الاقتصادي، و يمكن القول أن هناك عدة نظريات تناولت بالبحث و الدراسة و التفسير، وبوجهات نظر مختلفة، سلوكيات البنوك ومن خلال ما تم التطرق إليه الجانب النظري من البحث والجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى:

- إن البنك عندما يقدم قروض قصيرة الأجل فهو يطبق النظرية الأولى وعندما يقتني أوراق مالية معدة للبيع فهو يطبق النظرية الثانية وعندما يقدم قروض لمشروعات صناعية ذات دخل متوقع فهو يطبق النظرية الثالثة وعندما ينمي جانب الخصوم فهو يطبق النظرية الرابعة وعندما يقتني حصص في الشركات ويقدم المشورة فهو يطبق النظرية الخامسة وأخيرا إذا قام ببيع القروض التي ابرمها فهو يطبق النظرية السادسة
- قد حقق النموذج إبرام القروض ثم توزيعها بنجاحات مميزة في البيئات التي طبق فيها ، إذ أن نجاح العديد من بلدان العالم في الاسواق المالية العالمية وفي تطورها الاقتصادي يعزى الى هذا التطبيق ويبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدما .
- تتشابه في الاقتصاد مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك والتي تطبعها بطابع معين وربما أثرت على طبيعتها التنظيمية وعلى أنشطتها وخدمتها التي تقدمها إلى الجمهور وكما قد حصل في توجه المصارف التدرج في تطبيق النظريات .

- تعد البنوك أحد أنواع المؤسسات المالية الوسطية التي لها دور حيوي مهم في الاقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة
- أن الواقع العملي يؤكد عدم وجود نظرية وحيدة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف زمانا ومكانا بوصفها إستراتيجية يمكن اعتمادها في إدارة أموال المصارف ويمكن أن تلبي كل الاحتياجات وفق صيغ تتلاءم مع ظروفها والمتغيرات التي تحيط باه وطبيعة الأهداف التي تتحرك من خلالها والموائمة بين هذه النظريات قد ينتج النظرية العامة للبنوك .
- يعد بنك التنمية المحلية الجزائري رائدا في التدرج في النظريات وأول مستعمل للسيولة الناتجة من تطبيق النظرية الحديثة في الجزائر

قائمة المراجع:

- 1- سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 2- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
- 3- عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد ، إدارة الائتمان، وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 4- مجلة التمويل و التنمية العدد 2 المجلد 45 ، جوان 2008.
- 5- مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية 1998.
- 6- منير ابراهيم هندي : الفكر الحديث في ادارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات - الجزء الأول : التوريق ، الإسكندرية ، منشأ المعارف ، 2003
- 7- عبيد على أحمد الحجازي، " التوريق و مدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 10.
- 8- نبذة عن الأوراق المالية المضمونة بأصول (Asset Backed Scurities)، بورصتي القاهرة و الإسكندرية، الموقع الالكتروني:
<http://www.alexcham.org>
- 9- Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management** _The dryden press Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A.
- 10- Rose, Peter S._ **Commercial Bank Management** _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.
- 11- Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008
- 12- Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008 .
- 13- Farida Kebri, la SRH émet 3 milliards d.a en obligations, le quotidien d'oran, P5, lundi 14 juillet 2003.